القضايا الخلافية حول قرار تأميم شركة قناة السويس وعلاقته بالعدوان الثلاثى

د. محمد السيد سليم

مقدمـــــــة:

يتناول هذا البحث عدداً من القضايا المتعلقة بقرار تـأميم شـركة قنـاة السويس التى اختلف الباحثون حولها، وأدت بالتالى إلى اختلاف أكبر حـول تأييد أو معارضة القرار. والهدف من هذا التنـاول هـو تأصـيل جوانـب الاختلاف، ثم تحديد أرجحية أى من جوانب الاختلاف فى ضـوء الوثـائق التاريخية من ناحية والتحليلات السياسية من ناحية أخرى.

وسيتناول البحث خمسة قضايا بالتحديد أولها، قضية هل كان يتعين على مصر أن تنتظر حتى انتهاء عقد امتياز شركة قناة السـويس سـنة ١٩٦٨ لاستلام الشركة دون الحاجة إلى الدخول فى صراع دولى مع الشركة والدول الغربية، أى هل تسرعت مصر للحصول على شئ كانت ستحـصل عليـه قانوناً بعد اثنى عشر عاماً دون مخاطرة. أما القضية الثانية فهى هـل كـان قرار التأميم رد فعل لسحب عرض تمويل مشروع السد العـالى أم أن هـذا السحب كان مجرد "المناسبة" التى كان عبد الناصر يريدها لإعـلان قـرار التأميم؟. أما القضية الثالثة فهى هل اتخذ قرار التأميم بناء على استبعاد جمال عبد الناصر لاحتمال العدوان العسكرى الغربى على مصر، وبالتالى فقد بنى القرار على أساس غير واقعى، أم أن احتمال العدوان كان وارداً فى حسابات عبد الناصر، ولكن أرجحية هذا الاحتمال كانت محدودة فى ضـوء تحليـل موازين القوى؟. والقضية الرابعة هى، هل كان قرار التأميم هو البديل الوحيد

المتاح أمام عبد الناصر للرد على قرار سحب البنك الدولي موافقتـه علـى تمويل بناء السد العالي؟ أم أنه كانت هناك بدائل أخرى متاحة كان يمكن أن تحقق نفس الهدف (الحصول على عوائد شركة قناة السويس) دون أن تؤدى إلى مخاطرة الصدام العسكرى مع الغرب؟، وإذا كان ذلك صحيحاً، فلمـاذا رفضها عبد الناصر؟. أما القضية الخامسة فهى هل أدى إعلان قرار التأميم بالشكل الذى أعلن به فى الإسكندرية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ إلى تعظـيم فرص العدوان العسكرى على مصر؟ وهل كان يمكن أن يغلن القرار بشكل يقلل من تلك الاحتمالات؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا أخرج عبد الناصـر القرار بهذا الشكل؟

obeikan.com

(١)

هل كان يتعين الانتظار

حتى انتهاء امتياز شركة قناة السويس سنة ١٩٦٨؟

يرى بعض الدارسين أن قرار التأميم لم يكن ضروريا لأن مصر كانت ستتسلم إدارة قناة السويس عند انتهاء عقد الامتياز سنة ١٩٦٨، فضلا عن أن القرار أسفر عن العدوان الثلاثى ودفع تعويضات مالية لمساهمى الشركة كان يمكن تفاديها. وقد عبر عن هذا الرأى الروائى المصرى نجيب محفوظ إذ لام على عبد الناصر تعجله فى استلام إدارة القناة [١].

الحق أن شركة قناة السويس كانت تخطط لمد عقد الامتياز بعد سنة ١٩٦٨، وأنها سعت للحصول على تعهد رسمى من الحكومة المصرية بذلك واستعانت بنفوذ الحكومات الغربية وشركات البترول للضغط على الحكومة المصرية لمد العقد، أى أنها لم تكن تنوي تسليم ادارة القناة لمصر بعد انتهاء عقد الإمتياز. ونعلم أن الشركة بذلت في ١٩٠٩ جهودا لمد الامتياز أربعين سنة أخرى وتوقفت باغتيال رئيس مجلس النظار المصرى. ويذكر جورج بيكو، مدير عام الشركة، أن الشركة قد استأنفت جهودها لمد الامتياز بعد أن قامت حكومة الوفد في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وذلك بعد أن شعرت بخطورة المد الوطنى المصرى . ويضيف أنه فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وفى أول فبراير ١٩٥٢ أرسلت الشركة مذكرات إلى فرنسا، وبريطانيا، وأمريكا، وإيطاليا تحذر من المصاعب التى ستنشأ عند نهاية الامتياز. وتطلب إليها الدخول فى مفاوضات دولية حول هذا الموضوع قبل أن يتطور التيار الوطنى المصرى ويجعل من الصعب إجراء تلك المفاوضات[٢]. وقد اعترضت بريطانيا، والولايات المتحدة على طلب الشركة

لأنهما تخوفتا من أن إجراء تلك المفاوضات قد يؤدى إلى مطالبة الاتحاد السوفييتى بالدخول فيها بحجة أن روسيا القيصرية كانت طرفاً فى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ التى تحدد حرية الملاحة فى قناة السويس، ويقول جورج بيكو إنه نتيجة لهذا الرد قررت الشركة أن تركز على إثارة إهتمام الولايات المتحدة بالمسألة نظراً لعلاقتها الطيبة بحكومة الثورة المصرية آنذاك. ومن ثم، قامت الشركة بتعيين السفير الأمريكى السابق سيوفورد مندوباً دائماً لها فى واشنطن مهمته إمداد الحكومة الأمريكية بالمعلومات عن قناة السويس، وإثارة إهتمامها بضرورة الدخول فى مفاوضات دولية حول مستقبل القناة، ويضيف جورج بيكو أنه قد إتصل بجون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية وتحدث معه في هذا الموضوع في خريف سنة ١٩٥١، لكن دلاس لم يبد حماساً للفكرة[٣].

وكانت أهم نتيجة توصلت لها الشركة تكوين مجموعة من الشخصيات البريطانية، تضم أعضاء فى مجلس العموم، ومجلس اللوردات أطلقت على نفسها اسم "جماعة السويس" وتعهدت الشركة بتمويلها. وراحت هذه الجماعة تشن حملة واسعة ضد مصر لصالح شركة قناة السويس، وتنوعت مجالات هذه الحملة وتراوحت من الضغط المباشر إلى النشر فى الصحف إلى إصدار البيانات وطرح الاقتراحات على مجلس العموم واللوردات. وكانت الشركة تحاول إثارة المخاوف من أن تأميم الشركة قد يعقبه كما حدث فى حالة شركة البترول الإيرانية – البريطانية فى عبدان انسحاب لكل الخبراء الأوربيين وبخاصة المرشدين. إن أقل من ثلث المرشدين فى الوقت الحالى هم من المصريين، ومعنى ذلك أن القناة فى حالة تأميمها سوف تتوقف عن العمل، وهذا لن يؤدى فقط إلى اضرار بسلامة المواصلات فى العالم وإنما سوف يؤدى إلى عملية فوران وطنى

بين كل شعوب الشرق الأوسط، وربما أيضاً بين بعض شعوب الكومنولث"[٤].

فى مايو ١٩٥٤ قامت شركة قناة السويس بحملة إعلامية واسعة فى الولايات المتحدة لحث المسئولين الأمريكيين على تبنى فكرة المفاوضات الدولية حول مستقبل القناة ويظهر من تتبع مناقشات مديرى الشركة مع الأمريكيين أن الشركة كانت تريد إما مد فترة امتيازها بعد سنة ١٩٦٨ أو تدويل القناة، بمعنى إنشاء سلطة دولية غربية تشرف عليها. وباختصار، فإن الشركة لم تكن تريد بأى حال أن ترى قناة السويس وقد عادت إلى مصر.

تحدث جورج بيكو فى مايو ١٩٥٤ مع السناتور جاكوب جافيتس وألقى محاضرة أمام مجلس العلاقات الخارجية، وأخرى أمام لجنة الشرق الأوسط التابعة للمجلس القومى للتجارة الخارجية حول موضوع مد الامتياز أو التدويل. كما التقى برؤساء تحرير كبرى الجرائد والمجلات الأمريكية وحثهم على الاهتمام بمسألة التدويل. وفى واشنطن تحدث مع هنرى بايرود، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط آنذاك، وسفير الولايات المتحدة فى مصر فيما بعد، وتحدث مع روبرت مورفى نائب وكيل وزارة الخارجية، وآلن دلاس رئيس المخابرات المركزية الأمريكية، بيد أن المسئولين الأمريكيين لم يلتزموا بشىء مع جورج بيكو، واكتفوا بالتأكيد على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر[٥].

وكانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قد طرحتا فيما بينهما مبكراً موضوع إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس. وتكررت الإشارات إلى هذه الهيئة فى وثائق الدولتين ابتداء من شهر يناير ١٩٥٣. ثم رأت الحكومتان بعد التوصل إلى صيغة مبدئية أن تعرضها على الحكومة الفرنسية التى كانت تعتبر نفسها حامية شركة قناة السويس، وأدخلت الحكومة الفرنسية

تعديلات على الصيغة البريطانية-الأمريكية المقترحة. فقد كان رأيها أن مجرد تشكيل هيئة من المنتفعين لقناة السويس تضم الشركات البحرية، وشركات التأمين، والبنوك المهتمة بالتجارة العابرة على قناة السويس قد يجعل من مثل هذه الهيئة فى النهاية مجرد جهة استشارية، لذلك طالبت بتقوية الصيغة بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تعوضها عن غياب القاعدة العسكرية البريطانية فى قناة السويس(٦).

ثم كررت إدارة شركة قناة السويس جهودها فى طريق مد الامتياز أو التدويل مع كل من فرنسا وبريطانيا فلجأت إلى كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا لكى يتوسط لدى مصر لمد الامتياز. وفى ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ اجتمع بينو بعبد الناصر فى القاهرة، وطلب منه مد امتياز الشركة وبرر طلبه بأن شركة قناة السويس تجد نفسها تحت إلحاح شديد من شركات الملاحة فى العالم لتوسيع قناة السويس، وقد أبدت بعض البنوك الأمريكية استعدادها لتقديم القروض اللازمة لعملية التوسيع، ولكن الشركة تريد أن تطمئن إلى مستقبل امتيازها فى مصر قبل الدخول فى مشروعات طموحة لتوسيع القناة. وأضاف بينو متحدثاً باسم الشركة" بأنها تفضل أن تكون الأمور واضحة فى المستقبل بما لا يدع مجالاً للشك، والتأكيد المقبول من جانبها هو أن تقوم الحكومة المصرية بمد الامتياز الرسمى لفترة أخرى منعاً لأى لبس، ولكى تستطيع شركة قناة السويس أن تقبل على نفسها التزامات جديدة وهى لا تعرف إذا كان الوقت سيتيح لها أن تسترد ما تصرفه وأن تسدد ما تقترضه"(٧). وقد رد عبد الناصر بأنه لا يقبل مد الامتياز بعد انتهائه يوماً واحداً، وأضاف أننى متحمس لضرب أى مسئول مصرى يتخذ مثل هذا القرار بالرصاص، لأنه قرار يصل إلى حد الخيانة(٨).

وسنرى بعد قليل أن ضغوط شركات البترول التى تحدث عنها كريستان بينو لم تكن فى الوقع إلا ضغوطاً من إدارة شركة قناة السويس

ذاتها على شركات البترول لكى تبدو شركة القناة، وكأنها مضطرة لطلب مد الامتياز.

أما فى بريطانيا، فقد أسفرت جهود الشركة عن حملة دبلوماسية سياسية بريطانية هدفها طرح موضوع مستقبل القناة للتفاوض الدولى. ففى مايو ١٩٥٦ صرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية البريطانية بأننا ندرك أهمية التوصل إلى اتفاقات مرضية حول مستقبل القناة، ونحن نريد أن نناقش المسألة مع الحكومة المصرية. ولكن الخطوة الأولى هى التوصل إلى فكرة عن المشكلات التى ستنشأ سنة ١٩٦٨، وتقوم شركة القناة بدراسة متأنية فى هذا الموضوع (٩). وكان المتحدث يشير إلى دراسة طلبتها الشركة من شركة إيباسكو، سنشير إليها فيما بعد، كذلك أثير الموضوع فى مجلس العموم البريطانى حيث طالب أحد أعضاء المجلس بضرورة تعاون بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية مرضية بشأن مستقبل القناة.(١٠)

وقد سارع عبد الناصر بالتعقيب على تلك الحملة قائلاً "إن بريطانيا تريد أن تحرمنا من حقوقنا فى أن نصبح أحراراً أقوياء. إن قناة السويس ستصبح بعد ١٢ سنة ملكاً خالصاً لمصر، ولكن إنجلترا تحاول تحطيم ذلك، وإن مصر والدول العربية لن ترضخ(١١)

وفى أعقاب تبادل الخطابات بين مصر والشركة فى ٣ مايو ١٩٥٦ جددت الشركة جهودها فى الولايات المتحدة، ذلك أن إدارة الشركة كانت قد بدأت تشك فى نوايا الحكومة المصرية بسبب الحملات الصحفية التى قادها الدكتور الحفناوى، والمقالات التى نشرتها بعض القيادات فى مجلة الهدف، والموقف المتشدد الذى أخذته الحكومة المصرية فى المفاوضات، وأخيراً، بسبب وضوح التوجه المضاد للهيمنة الغربية لدى حكومة الثورة. وعلى هذا اتصل جورج بيكو فى يونيو ١٩٥٦ بالمسئولين عن قسم الشرق الأوسط فى

وزارة الخارجية الأمريكية، ورئيس غرفة الملاحة الدولية كولن أندرسون مقترحاً تكوين لجنة دولية من ممثلى الشركات الملاحية الكبرى التى تستعمل القناة، على ان تقدم الشركة إلى اللجنة المعلومات اللازمة عن سياسات الحكومة المصرية، وفى أواخر فترة الامتياز تتولى اللجنة إثارة اهتمام الدول الكبرى بمستقبل القناة وإنشاء "تنظيم دولى" يحل محل الشركة فى إدارة القناة(١٢).

اتبعت إدارة شركة قناة السويس إستراتيجية أخرى لتحقيق نفس الهدف، وهى تأليب شركات البترول الأمريكية ضد الحكومة المصرية. يقول جورج بيكو إنه فى سنة ١٩٥٤ التقى بممثلى بعض الشركات البترولية فى "معهد التجارة البحرية" وقدم لهم اقتراحه بتكوين لجنة دولية، كما التقى بممثلى شركات ستاندارد أويل، وحلف أوبل وتكساكو، وقدم لهم نفس الاقتراح(١٣). وفى هذه اللقاءات طرح الرجل تصوره لمستقبل القناة فأوضح لشركات البترول أن هذه الشركات ستبدأ سنة ١٩٦٥ فى استخدام ناقلات للبترول حمولة ٨٠ ألف طن، وأنه لا بد من تعميق قناة السويس وتوسيعها قبل هذا التاريخ. ولكن لما كان هذا التعميق يكلف مئات الملايين من الدولارات، ولما كان امتياز الشركة ينتهى سنة ١٩٦٨، فإنه من غير المتصور أن تنفق الشركة تلك المبالغ دون أن يتوفر لها الوقت الكافى لاستعادتها على الأقل. وخلص جورج بيكو إلى اقتراحين طلب من شركات البترول أن تساعده فى الضغط على الحكومة المصرية لاختيار أحدهما: الاقتراح الأول هو مد امتياز شركة قناة السويس لمدة عشرين عاماً، والاقتراح الثانى، تكوين شركة جديدة تحصل على امتياز جديد وتدخل فيها شركة قناة السويس بنصيب.

وفى الوقت نفسه طلب من شركة إيباسكو(E.B.A.S.Co.) "Electric Board and Share Company" أن تقوم بدراسة مسحية شاملة لعملية

الملاحة فى قناة السويس حتى انتهاء فترة الامتياز، وذلك بالتعاون مع شركات البترول المذكورة. وفي هذا يقول جورج بيكو إن هدفه من طلب هذه الدراسة هو أن تكون أساساً للمفاوضات القادمة حول مستقبل القناة(١٤). ويمكن أن نضيف أنه كان يهدف من وراء طلب تلك الدراسة مد شركات البترول بمعلومات تثير اهتمامها بموضوع مستقبل القناة، وإلى إدخال شركات البترول كطرف فى الموضوع. ويضيف جورج بيكو أنه اتصل شخصيا بعبد الناصر، وعبد اللطيف البغدادى، وعبد الجليل العمرى وزير المالية آنذاك مستفسراً منهم عن رأيهم فى مستقبل امتياز الشركة ولكن كان لهم رد واحد هو "لا يمكن عمل أى شئ مع الشركة طالما أن الاحتلال البريطانى ما زال قائما"(١٥).

من ناحية أخرى كان محمد على الغتيت، القائم بأعمال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس قد كتب تقريرا سنة ١٩٥٥ بعنوان "تقرير سرى عن المشروع الثامن لتحسين الملاحة فى قناة السويس". وقد استعرض التقرير تطور حركة الملاحة فى القناة ويوضح أن الملاحة تضاعفت فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، كما أنها زادت خمسة أضعاف فى خلال الثلاث والثلاثين سنة الأخيرة. ويتناول التقرير قوة الشركة ونفوذها وسمعتها العالمية مما يتطلب من الحكومة المصرية الاستعداد لمواجهتها. ويشير الغتيت فى تقريره إلى أن الشركة قد أبلغته قرار مجلس إدارتها الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ بخصوص المشروع الثامن لتحسين القناة، وأن المشروع يهدف إلى إنشاء قناتين جانبيتين وتوسيع القناة ذاتها وتعميقها على طول ١٤ كيلومتراً بنفقات تبلغ ٢٠ مليون جنيه على مدى سبع سنوات. ويوضح أن المشروع لن يكون سلاحاً يمكن أن تستعمله الشركة مستقبلاً فى معركة مد الامتياز، ويشير إلى نية الشركة مد الامتياز إذ أن رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها العام قد أبلغاه فى باريس فى نوفمبر

سنة ١٩٥٤ بأنه عند انتهاء الامتياز ستكون مصر أمام ضغوط عالمية من أصحاب السفن والدول البحرية وإلحاق القناة بالأمم المتحدة. وحذر الغتيت في تقريره أن الشركة قد تكون بسبيل إعداد حملة لا تثار الآن ولكن في السنوات الأخيرة من الامتياز، حملة لا تحمل لواءها، ولكن يحملها أصحاب السفن والدول البحرية تتولى تغذيتها. وترمي هذه الحملة إلى إبراز الدور الذى قامت به الشركة، وتصويرها في صورة المؤسسة الوحيدة التى يمكنها أن تدير هذا المرفق العالمى الإدارة المثالية التى ترضى العالم كافة".

كان رد عبد الناصر على تلك المحاولات إيهام الشركة بأن مصر ستنتظر حتى انتهاء عقد الإمتياز. فقد بادر عبد الناصر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤، بمناسبة الذكرى الخامسة والثمانين لافتتاح قناة السويس بتوجيه رسالة إلى الشعب المصرى أكد فيها أن مصر قد بدأت فى الإعداد لتسلّم إدارة القناة حين ينتهى الامتياز سنة ١٩٦٨. وكانت تلك فى الواقع رسالة موجهة إلى الشركة ذاتها مؤداها أن حكومة الثورة لا تنوى أن تمس امتياز الشركة الراهن[١٦]. قال عبد الناصر فى رسالته:

> **إنى أعلن باسمكم بداية الفترة التى تمهد لتتسلم مصر مرفق قناة السويس عند انتهاء مدة الامتياز، والقيام على إدارته واستغلاله، وأنه لواجب على حكومة الثورة أن تخص بعنايتها الفائقة قناة السويس، هذا الجزء الذى لا يتجزأ من بلادنا وأن تحرص كل الحرص على أن تقوم مصر بالأعباء التى تقع على عاتقها وعلى أن يظل هذا الطريق العالمى مفتوحاً صالحاً مداراً خير إدارة.**
>
> **وإذ كنا نبدأ هذه الفترة من الآن فلكى نتقى الوقوع من جديد فى أخطاء الماضى عندما كانت المشاكل تفاجئنا ونحن عاجزين، وإتباعاً لمنطق التبصر والحكمة، وهما يقضيان بالتمهيد ليوم انتهاء الامتياز بإجراء الدراسات اللازمة وإعداد**

العدة لمواجهة المشاكل الدقيقة التى تلازم إدارة مثل هذا المرفق ...وإننى لسعيد بأن أنوه فى هذه المناسبة بالعلاقات الودية الطيبة التى تقوم بين حكومة الجمهورية والشركة العالمية لقناة السويس البحرية(١٧).

ويضيف جورج بيكو أنه كجزء من عملية التمويه أخبره برهان سعيد مندوب الحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ان لديه تعليمات صريحة بإعداد كل شىء لتسلّم الشركة بعد انتهاء الامتياز سنة ١٩٦٨(١٨). بل إن عملية التمويه وصلت إلى حد أن الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية أخبر تشارل رو فى مقابلة معه فى ٢٢ مايو ١٩٥٦ أنه من الممكن الدخول فى مفاوضات لمد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨(١٩).

وقد نجحت عملية الخداع الإستراتيجى إلى حد أن الشركة قامت فى ٩ يوليو سنة ١٩٥٦، أى قبل التأميم بخمسة عشر يوماً بتحويل مبلغ ٨,٢ مليون جنيه إلى مصر. ويقول جورج بيكو، لم نكن نتوقع أن هذه المبالغ ستصادر، ولن تعود إلينا أبدا(٢٠). ويتضح من ذلك أن شركة قناة السويس لم تكن تنو تسليم إدارة القناة لمصر عند نهاية عقد الامتياز سنة ١٩٦٨، وأن الحكومة المصرية قد تلقت إشارات متعددة من الشركة والحكومات الغربية فى هذا الاتجاه. كذلك فقد وصلت معلومات بأن الشركة لا تقوم بعمليات الصيانة والإحلال والتجديد اللازمة لمعداتها فى القناة تحسبا لاحتمال عدم تجديد عقد الامتياز بحيث تتسلم مصر تلك المعدات وهى شبه منتهية الصلاحية مما يجعلها عاجزة عن إدارة الملاحة فى القناة. ولهذا فإن الاستيلاء على إدارة القناة قبل انتهاء عقد الامتياز كان أمراً منطقياً فى ضوء تصرفات الشركة.

(٢)

هل كان قرار التأميم مجرد رد فعل لسحب عرض تمويل مشروع السد العالى؟

يشيع فى كتابات منتقدى قرار تأميم شركة قناة السويس أن القرار اتخذ بشكل متعجل للرد على قرار بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى، وأن القرار لم تسبقه دراسات تمهد لإتخاذه. والواقع أن وجهة النظر تلك تعود الى أنه عند اعلان القرار فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦، برر عبد الناصر القرار على أنه رد فعل للقرار الغربى، وذلك رغم الرأى الذى قدمه له فتحى رضوان قبل اعلان القرار مباشرة. ويذهب البعض من المتعاطفين مع القرار الى أن فكرة التأميم نشأت كبديل يمكن التفاوض بشأنه مع الشركة على غرار التفاوض مع بريطانيا حول الجلاء، وذلك بعد أن بدأ يتضح فتور الغرب تجاه تمويل مشروع السد العالى، وأن سعى الشركة نحو مد عقد الإمتياز هو النقطة التى تحول عنها تفكير عبد الناصر نحوالتأميم، على نحومايقوله كينيث لف[٢١]. كذلك يقول محمد حسنين هيكل أن بداية اهتمام عبد الناصر بموضوع قناة السويس يعود الى سنة ١٩٥٥، وأن تفكيره كان متجها قبل ذلك الى الاستعداد لاستلام القناة عند انتهاء عقد امتياز الشركة[٢٢]. ومن ناحية أخرى يرى ثروت عكاشة أن عبد الناصر يعد العدة لقرار التأميم وأنه اتخذ من رفض الغرب لتمويل مشروع السد العالى ذريعة لتأميم الشركة[٢٣].

وتدل الوقائع التاريخية على أن وجهة نظر ثروت عكاشة هى الأقرب الى الدقة، وأن عبد الناصر عندما ربط القرار بما فعله الغرب انما كان يريد أن يوجه رسالة الى الغرب بأنه يرد الضربة، ولم يعلن وقتها أنه كان

يحضر لهذا القرار منذ ١٩٥٢. فحينما جاء "الضباط الأحرار" إلى الحكم في يوليو سنة ١٩٥٢ كانت قضية استعادة السيطرة المصرية على قناة السويس، إحدى القضايا المطروحة في سلم أولوياتهم. فقد تأثروا بفكر الحركة الوطنية المصرية الذى يربط بين استقلال مصر وسيطرتها على قناة السويس التي ارتبطت في ذهنهم بالاحتلال. ففي العاشر من فبراير سنة ١٩٥٣، نشر الضباط الأحرار "مذكرة إستراتيجية " تلخص فكر جمال عبد الناصر ورفاقه ويمكن تلخيصها في أن مصر على أتم استعداد للدفاع عن القناة، وهي لا تفكر إطلاقاً في شراء الجلاء عن المنطقة بالانضمام إلى أى ميثاق أو معاهدة عسكرية تجعلها حليفة للغرب، وتكتفى القاهرة بالمطالبة بحقها. أما المفاوضات فيجب ألا تتعدى شكليات الجلاء وصيانة القاعدة[٢٤].

وفى سنة ١٩٥٤ طلب عبد الناصر من إدارة أنشأها حديثاً باسم "إدارة التعبئة العامة" أن تقوم بدراسة حول قناة السويس تاريخها، وعملها، وإدارتها، والعاملين فيها وقد انتهت الدراسة في سنة ١٩٥٥، وبدأت الإدارة بعد ذلك في نشرها في المجلة الشهرية التى كانت تصدرها واسمها الهدف تحت عنوان "هذه القناة لنا"[٢٥]، كذلك أنشأ عبد الناصر مكتب قناة السويس كجهاز تابع لمجلس الوزراء تكون مهمته إعداد الدراسات عن القناة، كما صدرت تعليمات عبد الناصر إلى إدارة التعبئة العامة للقوات المسلحة للاهتمام بشئون القناة، وإلى المخابرات المصرية بالحصول على معلومات تثبت تدخل شركة قناة السويس في الشؤون الداخلية لمصر مستغلة الأموال التى تتدفق عليها من عوائد المرور خاصة بعد أن تبين أن الدخل الحقيقى للشركة يفوق الدخل الذى كانت تخطر به الحكومة المصرية[٢٦].

وقد عبر عبد الناصر عن مفهومه لدور قناة السويس في التاريخ المصرى في رسالة وجهها إلى الشعب المصرى في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ بمناسبة الذكرى الخامسة والثمانين لافتتاح القناة، فأوضح أن حفر القناة أدى

إلى احتلال مصر وإهدار حقوقها، وربط بوضوح بين استكمال استقلال مصر واستعادة مصر للقناة.

> **إن من يستعرض الأحداث التى عاصرت إنشاء قناة السويس وتلك التى تلت هذا الإنشاء لا يفوته أن يدرك ما كان للقناة من أثر خطير فى تاريخ بلادنا، جعلت منه تاريخاً حافلاً بالعبر مليئاً بألم الذكريات. ألم تدفع مصر فى هذا الطريق العالمى للملاحة ثمناً غالياً؟ ألم تهدر حقوقها فى تلك الفترة من تاريخها؟ ألم تكن القناة من الأسباب الرئيسة التى دفعت بالاستعمار إلى احتلال بلادنا بعد أن بيعت أسهم مصر فيها بأبخس الأثمان ؟ ألم يتخذ الاستعمار من القناة ذريعة يسوغ بها بقاء الاحتلال ومن الدفاع عنها سبباً لربط مصر بعجلتها ؟ ذلك عهد سجلنا نهايته وانقضاءه بحمد الله باتفاق الجلاء. لقد كانت مصر للقناة وذلك هو الماضى، ولم تعد مصر للقناة، ذلك هو الحاضر، سوف تكون القناة لمصر ذلك هو المستقبل(٢٧).**

بيد أن عبد الناصر قرر ألا يتعامل مع موضوع استعادة السيطرة على قناة السويس إلا بعد الانتهاء من موضوع جلاء القوات البريطانية عن قاعدتها فى القناة. فلم يكن ممكناً أن يتخذ عبد الناصر إجراءات ضد الشركة فى الوقت الذى تتركز فيه القوات البريطانية على ضفاف القناة، خاصة فى ضوء ما هو معروف عن علاقات الشركة الوثيقة بالغرب وقدراتها المالية الهائلة. ومن ثم فقد تم اتخاذ قرار بعدم الاقتراب من موضوع امتياز الشركة حتى يتم البت فى موضوع الجلاء. وفى ذلك يقول مصطفى الحفناوى إنه فى أغسطس سنة ١٩٥٢ قابل جمال عبد الناصر وشرح له ضرورة إنهاء امتياز الشركة فرد عليه عبد الناصر قائلاً : " أحسن حاجة نركز دى الوقت على إخراج الإنجليز من القاعدة العسكرية، وأعدك بعد خروجهم هنأمم القناة"(٢٨).

وفى أغسطس سنة ١٩٥٦ كتب الحفناوي مؤكداً ذلك بقوله :

اتصلت بنا الثورة منذ أول عهدها، فالتقينا برجالها البواسل، وتعاهدنا على تطهير أرض الوطن من شركة قناة السويس بعد أن يتم جلاء الغاصب عن القاعدة العسكرية فى القناة(٢٩).

ويروى الدكتور الحفناوى فى مذكراته الخاصة قصة لقائه الأول مع عبد الناصر فى أغسطس سنة ١٩٥٢ فيقول :

ذات مساء فى شهر أغسطس ١٩٥٢، تلقيت دعوة تليفونية للتوجه إلى مقر القيادة العامة للثورة بمنشية البكرى بالقاهرة وفى تلك الليلة حدث أول لقاء بينى وبين المغفور له جمال عبد الناصر، وكان يومئذ يشغل منصباً متواضعاً هو منصب مدير مكتب القائد العام اللواء محمد نجيب. وفى تلك الليلة سألنى جمال عبد الناصر عن سر اهتمامى بموضوع قناة السويس، وشرحت له القضية فى إيجاز، وسمع بعض زملائه الذين ترددوا على الحجرة وأذكر منهم المغفور لهما عبد الحكيم عامر، وجمال سالم طرفاً من الحديث. وقد قال عبد الناصر تعليقاً على حديثى عن قناة السويس، كلمة تقتضينى الأمانة فى سرد الذكريات أن أسجلها. قال بالحرف الواحد " اسمع يا دكتور، يجب علينا أن نركز الجهود فى إجلاء الإنجليز عن القاعدة العسكرية فى منطقة القناة دون أن نثير موضوع شركة قناة السويس حتى لا تتعقد الأمور، وأنا أعدك أنه فور جلاء الإنجليز عن القاعدة العسكرية سوف أقوم بتأميم شركة قناة السويس.

ويضيف الحفناوى، أنه عندما التقى بعبد الناصر فى يوليو ١٩٥٥، قال عبد الناصر أنه سيؤمم الشركة سنة ١٩٦٠، ولما أعترض الدكتور الحفناوى على طول فترة الانتظار رد عبد الناصر "أنت تقول فى كتبك أنها ليست شركة، بل دولة داخل الدولة، وخلف هذه الدولة دول الاستعمار مجتمعة أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، ومعنى ذلك أنه قبل المساس بالشركة يجب أن

أشترى السلاح من أى مصدر، وأن أبنى الجيش المصرى استعداداً للحرب"[٣٠]. من المهم أن نتذكر هذه العبارة جيداً، إذ أنها تعنى أن عبد الناصر كان يتوقع منذ البداية أن يؤدى تأميم شركة القناة الى الحرب مع القوى الغربية.

ويؤكد ذلك على صبرى (مدير مكتب عبد الناصر للشئون السياسية أثناء فترة اتخاذ قرار التأميم) أنه كان واضحاً فى تفكير الرئيس أن يبدأ التعامل مع موضوع شركة قناة السويس بمجرد توقيع اتفاقية الجلاء، وتنفيذ عملية التأميم بعد خروج القوات البريطانية وبمجرد أن يصبح واضحاً أن مصر قادرة على إدارة القناة بكفاءة [٣١]. كما يؤكد عبد اللطيف البغدادى ذلك بقوله " لم يكن تفكير جمال عبد الناصر فى تأميم القناة وليد الساعة. ولكن فكرة التأميم كانت مختمرة فى أذهاننا منذ فترة طويلة من بعد قيام الثورة، ولم يكن قد حان الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة لوجود قوات بريطانية فى منطقة القناة حتى ١٣ يونيو ١٩٥٦"[٣٢].

وتأكيداً لذلك قال الرئيس اليوغوسلافى تيتو إن عبد الناصر قد أخبره أثناء لقائه معه على ظهر اليخت "غالب" فى قناة السويس فى ٥ فبراير ١٩٥٥ أنه ينوى تأميم شركة قناة السويس لأن مصر كدولة مستقلة لا يمكنها أن تتسامح مع وجود أجانب يمارسون سلطة مستقلة على أرضها[٣٣]. وقد صرح عبد الناصر لكينيث لف (الذى نقل تلك الرواية) بأن تيتو ربما قد أساء فهمه لأنه لم يكن لديه فكرة واضحة عن التأميم فى هذا الوقت[٣٤]. ولكننا نتشكك فى جدية هذا التصريح، وذلك فى ضوء ما ذكره عبد الناصر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ من أنه ظل لمدة عامين ونصف يفكر فى تأميم الشركة قبل التأميم، أى منذ أوائل سنة ١٩٥٤. ولكنه لم يقرر التأميم إلا بعد سحب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالى[٣٥].

لم يكن تأميم عبد الناصر لقناة السويس مجرد رد تلقائى على موقف أمريكا، وإنجلترا، بل كان أمراً حسب له عبد الناصر حسابه وقدره من قبل. كانت الدراسات بشأن وضع قناة السويس ومستقبلها معدة فى مكتبه. وقد دفعت سياسة عبد الناصر شركة قناة السويس لكى توافق على استثمار عشرين مليون جنيه فى مشروعات التنمية فى مصر. وكان عبد الناصر يطلب لمصر نصيباً أكبر من دخل القناة يصل إلى خمسين فى المائة متلما تدفع الشركات المستغلة للبترول. ثم استقر به التفكير بعد تلاحق الحوادث التى انتهت برفض تمويل السد العالى إلى أن ما سوف تتعرض له مصر فى سبيل المطالبة بنصف الدخل هو الذى سوف تتعرض له فى الحصول على كل الدخل، والواقع أن السياسة الوطنية المستقلة التى رسمها جمال عبد الناصر كانت ستنتهى حتماً إلى استرداد مصر لقناة السويس، وأن سحب تمويل السد العالى يمكن اعتباره المناسبة أو السبب المباشر الذى أدى لاتخاذ عبد الناصر قرار التأميم وتنفيذه(٣٦). كذلك فالدكتور الحفناوى يقرر أنه فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٥ قابل عبد الناصر الذى أكد له أنه مصمم على الإجهاز على شركة قناة السويس، ولكننا لم نعرف الوقت الذى حدده لذلك(٣٧).

من الواضح ان موضوع تأميم شركة قناة السويس كان مقرراً منذ بداية الثورة. وأن القضية المطروحة كانت هى توقيت القرار وكيفية تنفيذه. أما التوقيت فكان محدداً بالفترة التالية لخروج القوات البريطانية، وبالتقريب سنة ١٩٦٠. وقد أخبر عبد الناصر بذلك الدكتور الحفناوى فى أوائل سنة ١٩٥٣ بعد أن كلفه بإنشاء مكتب قناة السويس، قائلاً، أعدك أن تؤمم هذه الشركة سنة ١٩٦٠، وبرر عبد الناصر تحديده لهذا التاريخ بأنه لا بد أن يكون لدى مصر جيش قادر على مواجهة المعركة مع الدول المسيطرة على شركة القناة(٣٨).

بمجرد أن استقرت الأمور لمجلس قيادة الثورة، شرع عبد الناصر فى إنشاء الأجهزة التى تكفل استكشاف أنشطة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وزيادة قدرة مصر على إدارتها حين تجئ لحظة التأميم. وفى هذا الصدد اتبع عبد الناصر أربع إستراتيجيات هى: تعدد قنوات جمع المعلومات، وتخصص قنوات جمع المعلومات، وانفصال قنوات جمع المعلومات، والسرية والخداع التكتيكى.

لم يعتمد عبد الناصر على جهاز واحد لجمع المعلومات والتحضير لإدارة الشركة ولكنه اعتمد على عدة أجهزة أهمها مكتب شؤون قناة السويس الذى أداره الدكتور مصطفى الحفناوى، ومكتب مندوب الحكومة لدى شركه قناة السويس، الذى أداره الدكتور حلمى بهجت بدوى، والأستاذ محمد على الغتيت، والأستاذ برهان سعيد، وإدارة الأبحاث بوزارة الخارجية بإشراف السفير إبراهيم صبرى، وإدارة التعبئة بالقوات المسلحة بإشراف اللواء أنور الشريف، ثم المخابرات العامة بإشراف ثروت عكاشة، ثم أخيراً مكتب قناة السويس فى رئاسة مجلس الوزراء بإشراف السيد على صبرى. وكان كل من هذه المكاتب متخصصاً فى أحد الجوانب المتعلقة بشركة قناة السويس. فقد ركز مكتب مندوب الحكومة على الدراسات القانونية والتاريخية، بينما ركزت إدارة التعبئة على الإحصاءات عن الإمكانات الفنية للشركة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأجهزة كانت مستقلة عن بعضها البعض بحيث أن بعضها لم يكن يعلم بما تقوم به الأجهزة الأخرى، وذلك باستثناء التنسيق وتبادل المعلومات بين مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس والمخابرات العامة. بيد أن هذه المكاتب والأجهزة كانت تخضع لإشراف وتنسيق مكتب قناة السويس برئاسة الوزراء. وأخيراً، فإن معظم هذه الأجهزة كانت تعمل فى سرية كاملة وفى حرص على التمويه تحت ستار أنها تعمل لتسلّم إدارة الشركة حينما ينتهى امتيازها سنة ١٩٦٨. ولم يكن أعضاء تلك

المكاتب يعلمون بالهدف النهائى لأنشطتهم، كما أن زملاء عبد الناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق لم يكونوا أيضاً على علم بأنشطة تلك الأجهزة ولا بوجود بعضها كمكتب قناة السويس فى رئاسة الوزراء والذى كان أكثر الأجهزة العاملة فى ميدان الدراسات التحضيرية إمعانا فى السرية. ولعل أهم قنوات جمع المعلومات عن الشركة تمثلت فى :

١ – الاستشارات التى كان يقدمها الدكتور مصطفى الحفناوى. ففى أوائل ١٩٥٣ كلفه مجلس قيادة الثورة رسمياً بإنشاء مكتب لشؤون قناة السويس يكون تابعا لرئاسة الوزراء. وقد أوضح التكليف أن مهمة المكتب هى إعداد دراسات قانونية هدفها "تصفية شركة قناة السويس" كما يقول الدكتور الحفناوى فى مذكراته. وقد طلب مجدى حسنين، الذى نقل هذا التكليف إلى الدكتور الحفناوى، أن يكون مقر المكتب إما رئاسة مجلس الوزراء أو مبنى مجلس الشيوخ. وقد شرع الدكتور الحفناوى فى إنشاء المكتب فى مبنى مجلس الشيوخ وكان أول عمل له هو الطلب من رئاسة الوزراء أن تأمر بوضع محفوظات قصر عابدين الخاصة بقناة السويس بما فيها الأوراق التى خلفها الخديو إسماعيل باللغة التركية لترجمتها رسمياً، وذلك توطئة لإنشاء دار محفوظات رسمية خاصة بقناة السويس[٣٩]. وقد استجابت رئاسة مجلس الوزراء لطلب الدكتور الحفناوى، وطلبت من المهندس محمود يونس، الذى كان يعمل آنذاك حارساً على القصور الملكية ومستشاراً فنياً بمجلس الوزراء، أن ينفذ هذا الطلب، ولكن مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس تولى الأمر فيما بعد .

٢ – هيئة المخابرات الحربية، فابتداء من منتصف سنة ١٩٥٥ كلفها عبد الناصر بالحصول على معلومات عن شركة قناة السويس. ففى أغسطس سنة ١٩٥٥ كلف اللواء طه فتح الدين قائد منطقة القناة وشرق

الدلتا، بالحصول على معلومات عن الدخل الحقيقى للشركة. وقد اتضح من تلك المعلومات أن الدخل الحقيقى للشركة يزيد كثيراً على دخلها المعلن. وفى مايو ١٩٥٦ طلب عبد الناصر من الصاغ فؤاد هلال قائد مخابرات القناة آنذاك، إعداد تقرير موقف عن الاحتمالات التى ستنشأ إذا تم تأميم شركة قناة السويس. وفى نفس الشهر طلب من ثروت عكاشة بصفته نائباً لمدير المخابرات العامة آنذاك، إعداد دراسات شركة قناة السويس(٤٠).

٣ - ادارة الأبحاث بوزارة الخارجية التي تم تكليفها بجمع معلومات عن الشركة، وعلاقاتها الدولية وكانت إدارة الأبحاث بإشراف السفير إبراهيم صبرى تعمل بالتنسيق مع مكتب قناة السويس برئاسة مجلس الوزراء. وقد قامت الإدارة بأبحاث سياسية وقانونية عن شركة قناة السويس.

٤ - وزارة التجارة والصناعة، وكانت تضم قسماً يسمى "مصلحة الشركات، ويختص بالتعامل مع الشركات المصرية ويتابع أنشطتها. ونظراً لأهمية الشركة العالمية لقناة السويس فقد أنشئ قسم فرعى فى إطار مصلحة الشركات يسمى "إدارة قناة السويس" وكان يتولى متابعة تنفيذ الإتفاقات المعقودة بين الحكومة المصرية والشركة ويقوم بالتفتيش على أنشطتها. وكان يرأسه برهان سعيد الذى أصبح مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس فيما بعد. وقد قام هذا المكتب بالعديد من المهام الرقابية على الشركة بالتنسيق مع مكتب مندوب الحكومة. فقد قام بمتابعة إتفاق مصر مع الشركة سنة ١٩٤٩ بشأن تمصير وظائف الشركة، وأوضح مدى تلاعبها فى تنفيذ الإتفاق، وأعد تقارير عديدة فى هذا الصدد رفعت إلى الأجهزة العليا المختصة.

٥ - إدارة التعبئة بالقوات المسلحة التي قامت إبتداء من أواخر سنة ١٩٥٤ بناء على طلب عبد الناصر من اللواء أنور الشريف مدير عام الإدارة جمع معلومات عن شركة قناة السويس وبالذات عن إمكانياتها الفنية ونوعيات العاملين فيها، على أن يكون ذلك تحت إشراف مكتب قناة السويس برئاسة مجلس الوزراء. وعندما شرعت الإدارة فى جمع المعلومات عن العاملين بالشركة وعن إمكانيات ورشها الفنية رفضت الشركة الإدلاء بتلك المعلومات لأنه لا يوجد ما يلزمها بالإدلاء بها نتيجة لذلك تم إصدار قانون التعبئة سنة ١٩٥٥ والذى يلزم كل الشركات العاملة فى مصر بإعطاء إدارة التعبئة المعلومات التى تطلبها. وكان الهدف من هذا القانون فى الواقع موجهاً إلى شركة قناة السويس، كما يقول على صبرى[٤١]. وفيما بعد تم إنشاء جهاز التعبئة العامة والإحصاء تحت ستار تجميع الإحصاءات العامة للدولة، لكن محمد فائق يقول إن الهدف الحقيقى منه كان جمع معلومات عن شركة قناة السويس[٤٢]. وقامت إدارة التعبئة بجمع معلومات كاملة عن القدرات الفنية للشركة، والعاملين فيها بحيث توفر لدى مكتب قناة السويس بالرئاسة معلومات كاملة عن الورش الفنية للشركة[٤٣].

٦ - مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. كانت شؤون قناة السويس فى الحكومة المصرية تدار تقليدياً من وزارة التجارة والصناعة وذلك من خلال مصلحة الشركات بالوزارة، ومن خلال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. وهذا المكتب كان موجوداً منذ تأسيس شركة قناة السويس . وفى أكتوبر سنة ١٩٥٤ طلب عبد الناصر من الدكتور حلمى بهجت بدوى تطوير مكتب مندوب الحكومة بحيث يتم تطعيمه بكفاءات مختلفة تقوم بدراسة كافة أوضاع شركة قناة السويس، وذلك لكى تكون الحكومة المصرية على علم بكافة

شئون الشركة، وقادرة على اتخاذ أى قرار بشأنها. وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ صدر القرار الخاص بتشكيل مكتب مندوب الحكومة برئاسة الدكتور حلمى بهجت بدوى والذى أعطى صلاحيات تكوين هيئة المكتب. وقد أُعطى المكتب استقلال مالى وإدارى كاملين وأُعفى من كل القيود الحكومية على أعماله، كما نقلت تبعيته إلى مجلس الوزراء ونقل مقره إلى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة. وقد عهد عبد الناصر إليه بمهمة رسمية وهى إعداد الدراسات القانونية عن شركة قناة السويس، وأوضاعها المالية والتزاماتها الدولية. ولكن المهمة الحقيقية للمكتب كما قال محمد على الغتيت، كانت دراسة أوضاع الشركة وطبيعة امتيازها استعداداً لاتخاذ قرار بإنهاء الامتياز فى أى وقت. وكان مفهوماً أن القرار سيتخذ عقب جلاء القوات البريطانية فى يونيو ١٩٥٦[٤٤]. بناء على ذلك قام المكتب بمجموعة من الأنشطة التفتيشية والبحثية لجمع معلومات عن شركة قناة السويس، وللوقوف على جميع أنشطتها، وأقسامها، وأسلوب عملها ومدى التزامها بإتفاقية سنة ١٩٤٩. ويقول برهان سعيد- الذى شارك فى تلك الأنشطة بوصفه عضواً فى المكتب آنذاك- إن الأنشطة التفتيشية كانت تتم بتوجيه من الرئيس عبد الناصر وبالتنسيق معه، وأنه كان يخطر الرئيس بنتائج أنشطته. ويضيف برهان سعيد أنه أثناء لقاءاته مع ممثلى الشركة طلبوا منه تحديد أوضاع العاملين الأجانب فى الشركة بعد إنتهاء امتيازها، وأن الرئيس عبد الناصر طلب منه ألا يتحدث مع الشركة فى هذا الموضوع [٤٥]. كذلك قام المكتب بإعداد سجل كامل لكل وثائق الشركة منذ عقد الامتياز الأول حتى سنة ١٩٥٥. كذلك تمت مراجعة ملفات مصلحة السكك الحديدية المتعلقة بالقناة وترجمتها إلى العربية، وكذلك حصر مواد العلاقة بين الحكومة والشركة فيما يتعلق بالعوائد على الأملاك المدنية

ورسوم الحفر، ورسوم البلديات. كذلك تم بحث الوضع القانونى للشركة بالنسبة لأحكام التشريعات الجديدة اللاحقة على إتفاقية سنة ١٩٤٩، وتصوير الوثائق المحفوظة عن النقد الأجنبى للشركة.

٧ - مكتب قناة السويس بمجلس الوزراء ويعتبر أهم المكاتب التى قامت بالتحضير لقرار التأميم لأنه أولاً كان بمثابة المكتب الرئيس المنسق لكل أعمال المكاتب الأخرى. ولأنه ثانياً كان تابعاً مباشرة لعبد الناصر وخاضعاً لإشرافه المباشر، ولأنه ثالثاً، كان يعمل على أساس واضح وهو تأميم شركة قناة السويس بمجرد جلاء القوات البريطانية، ولأنه أخيراً كان مكتباً سرياً لا يعلم أحد عنه شيئاً، بما فى ذلك أعضاء مجلس قيادة الثورة آنذاك.

فبمجرد توقيع إتفاقية الجلاء فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ اتخذ جمال عبد الناصر قراراً سرياً بإنشاء مكتب قناة السويس تابعاً لرئاسة مجلس الوزراء وخاضعاً لإشرافه المباشر والشخصى. وكان الهدف من إنشاء المكتب هو :

أ- تجميع المعلومات عن شركة قناة السويس بهدف تبين إمكانية تأميم الشركة وإدارتها بكفاءة، وتحديد الموعد المتوقع لإمكان اتخاذ مثل هذا القرار.

ب - الإشراف على الأجهزة العاملة فى ميدان علاقة مصر بشركة القناة، والتنسيق بين تلك الأجهزة وتوجيهها نحو جمع المعلومات المطلوبة عن الشركة. ومن ثم فقد كان هذا المكتب يشرف على أعمال مكتب مندوب الحكومة، وإدارة الأبحاث بوزارة الخارجية، والمخابرات، وإدارة التعبئة بالقوات المسلحة.

ج - الإشراف غير المباشر على المفاوضات الدائرة مع الشركة.

كان مكتب قناة السويس يعمل فى سرية كاملة ولا يعلم أحد بوجوده وأهدافه سوى عبد الناصر ومدير مكتبه للشئون السياسية على صبرى الذى

كان يشرف على المكتب شخصياً ويحتفظ بدراساته. ولم يكن أعضاء المكتب يعلمون بالهدف من التكليفات التى تطلب منهم عن قناة السويس. ومن أهم الذين عملوا فى المكتب اللواء أنور الشريف مدير التعبئة بالقوات المسلحة آنذاك. والمهندس محمود يونس الذى قام بدراسات عن الجوانب الهندسية لأعمال شركة قناة السويس، والمستشار محمد فهمى السيد مستشار الرئيس للشئون القانونية(٤٦).

كان مكتب قناة السويس مكتباً سرياً إلى حد أن أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يعرفوا بوجوده كما أن أعضاء الأجهزة والمكاتب الأخرى لم يكونوا على علم بإشرافه عليهم، وإن كان الأستاذ الغتيت قد ذكر لنا أنه كان يشعر أن هناك من يتابع أعمال مكتب مندوب الحكومة من رئاسة مجلس الوزراء. كذلك حينما أراد برهان سعيد بصفته مندوباً للحكومة أن يبلغ المسئولين عن بعض استنتاجاته عن أنشطة الشركة (وأهمها تعمد الشركة عرقلة تسليم القناة لمصر عند انتهاء الامتياز) فإنه قد أحيل إلى جمال سالم باعتبار أنه هو الذى يتولى موضوع قناة السويس فى مجلس قيادة الثورة. وكان ذلك جزءاً من محاولة تغطية الجهاز الحقيقى المختص بالموضوع. ويقول برهان سعيد أنه قد التقى بجمال سالم ونقل إليه معلوماته وأنه قد شعر أن جمال سالم ليست لديه معلومات كاملة عن الشركة(٤٧).

قام مكتب قناة السويس بأنشطة متعددة فى مجال تجميع المعلومات عن الشركة والإعداد لقرار التأميم. وكانت تلك الأنشطة تتم فى سرية كاملة تحت شعار إجراء دراسات عامة عن الإمكانيات الصناعية والبشرية لمختلف أجهزة الدولة. ومن تلك الأنشطة قيام المهندس محمود يونس بدراسة عن عملية الإرشاد البحرية فى قناة السويس شملت تحديد طبيعة عملية الإرشاد فى قناة السويس وإمكانية تيسير تلك العملية بحيث يمكن استعمال عدد أكبر من المرشدين المصريين البحريين فى عملية الإرشاد، والمؤهلات المطلوبة

فى المرشد، وعدد المصريين من أعضاء البحرية التجارية الذين تتوافر فيهم تلك المؤهلات، وانتهت الدراسة إلى وجود عجز فى عدد المصريين الممكن لهم العمل بالإرشاد، ولكن تبين أيضاً أن عملية الإرشاد يمكن تيسيرها وذلك بتقسيم القناة إلى قطاعات صعبة وأخرى سهلة، وبحيث يمكن توظيف العدد المحدد من المرشدين الأكفاء فى القطاعات الصعبة ثم إرشاد السفن فى القطاعات السهلة بالمرشدين المصريين المبتدئين. وهذا ما تم فى إدارة القناة حين انسحب المرشدون الأجانب كما سنرى.

والخلاصة أن عبد الناصر كان يمهد منذ أوائل ١٩٥٣ لتأميم شركة قناة السويس، وأنه كان قد حدد موعداً لذلك ما بعد جلاء القوات البريطانية، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد شرع فى جمع المعلومات عن الشركة بحيث يتم تنفيذ التأميم متى حانت اللحظة المناسبة. وقد لجأ إلى العديد من الأجهزة العلنية والسرية لجمع تلك المعلومات دون أن يعلم أى منها – ما عدا المشرف على مكتب قناة السويس – بالهدف النهائى من جمع تلك المعلومات

(٣)

هل استبعد عبد الناصر احتمال الغزو المسلح عند اتخاذ قرار التأميم؟

يشير عبد العظيم رمضان إلى أن عبد الناصر لم يتوقع بحال نشوب حرب نتيجة لقراره، وإنما كان يتوقع أن تنشب معركة سياسية واقتصادية تنتهى لصالح مصر، وبالتالى فإن القرار كان مبنيا على افتراض استبعاد الغزو العسكرى الغربى، ولما كان الغزو قد تم بالفعل فإن القرار كان مبنيا على افتراض غير صحيح[٤٨]. وقد دلل عبد العظيم رمضان على عدم توقع عبد الناصر للعدوان الثلاثى من أن مصر لم تكن مستعدة للحرب لا من حيث امتلاك القوات الكافية لمواجهتها، ولا من حيث حشد كل ما لديها من إمكانات عسكرية لهذه المواجهة فى المواطن التى يأتى منها الخطر الحقيقى على الحدود المصرية – الإسرائيلية فى قلب سيناء. بل إنه حتى عندما حذر فى سبتمبر عن خطة هجوم إسرائيلية فرنسية، استبعد هذه المعلومات باعتبارها خدعة يقصد بها إغراؤه على الإقدام على إجراء خاطئ ضد إسرائيل[٤٩]. بل إن عبد الناصر أخفى قرار التأميم عن اللواء عبد الحكيم عامر وأبلغه به وهما فى القطار إلى الإسكندرية وهو ما يشير إلى استبعاد عبد الناصر لفكرة الغزو العسكرى لمصر وبالتالى ليست هناك حاجة لاستعدادات عسكرية خاصة[٥٠]. وفى ذلك يقول البغدادى:

"كان جمال عبد الناصر يستبعد استخدامهم القوة العسكرية ضدنا، لاعتقاده أن فرنسا مشغولة بمعركتها مع الوطنيين الجزائريين داخل الجزائر، وأن انجلترا ستخشى من تدمير مصالحها فى العالم العربى، وبخاصة المنتجة منها للبترول، لو قامت بالاعتداء علينا عسكريا"[٥١].

وقد اتفق سيد مرعى مع عبد اللطيف البغدادى فى تقرير هذه الحقيقة مؤكداً على أن فكرة الحرب لم تكن تسيطر على تفكير جمال عبد الناصر، وأن الحرب ذاتها كاحتمال ليس وارداً بجدية ضمن خططه. لقد كان واضحاً أن حسابات جمال عبد الناصر مبنية على أساس أن احتمالات السلام فى حل الأزمة أكبر جداً من احتمالات الحرب[٥٢].وقد أكد ثروت عكاشة، وكان يشغل منصب الملحق العسكرى المصرى فى باريس آنذاك، أنه حصل على خطة العدوان الثلاثى يوم السبت ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وأوفد رسولاً خاصاً للرئيس عبد الناصر ليخبره بمضمون هذه الخطة، ولكن عبد الناصر رفض تصديق تلك المعلومات، معتقداً أنه من غير المعقول أن تقوم إنجلترا، وفرنسا بهذه الخطوة بناء على تقدير معين وحسابات معينة ترسخت فى ذهنه[٥٣]. أما محمد حسنين هيكل فإنه يذهب إلى أن عبد الناصر قد انتهى فى تقدير الموقف الذى أجراه إلى أن "الحرب المسلحة ممكنة الحدوث، وأن التدخل سيحدث عاجلا أوآجلا"[٥٤].

فهل كان الغزو العسكرى الغربى مستبعدا بالفعل من حسابات اتخاذ القرار؟

ابتداء من ٢١ يوليو ، بدأ عبد الناصر فى حساب المخاطر التى قد تنشأ عن هذا التأميم، وقد ركز على ثلاثة مخاطر رئيسة: الغزو العسكرى الغربى، وتجميد الأرصدة النقدية المودعة فى الغرب، وانسحاب المرشدين الأجانب العاملين فى شركة قناة السويس. وربما كان احتمال الغزو العسكرى الغربى هو الاحتمال الأول الذى نوقش عند اتخاذ القرار وقد استغرق تحليله معظم الوقت المتاح لاتخاذ القرار، وأدت عملية حسابه إلى تأجيل إعلان القرار من ٢٣ يوليو إلى ٢٦ يوليو.

فى ٢١ يوليو كتب عبد الناصر تقدير موقف من وجهة النظر الغربية فى حالة تأميم قناة السويس. وقد نشر محمد حسنين هيكل خمس روايات لهذه الوثيقة. الأولى نشرها فى مقالة كتبها فى الأهرام فى ٧ أكتوبر عام ١٩٦٦،

والثانية نشرها فى كتابه بالإنجليزية وثائق القاهرة عام ١٩٧٢، والثالثة فى كتابه قصة السويس الذى صدر عام ١٩٧٧، والرابعة فى حديثه مع فؤاد مطر فى كتابه بصراحة عن عبد الناصر الصادر فى سنة ١٩٧٧، والخامسة فى كتابه ملفات السويس الصادر سنة ١٩٨٦. والروايات الخمس تتفاوت فى حجم المعلومات الواردة فى كل منها، وفى تقدير عدد القضايا التى غطاها عبد الناصر فى تلك الوثيقة، كما تتفاوت فى مضمون بعض المعلومات، بل تختلف فى عدد صفحات وثيقة تقدير الموقف التى كتبها عبد الناصر. فبينما يشير فى حديثه مع فؤاد مطر إلى أن عدد صفحات الوثيقة إحدى عشر صفحة، فإنه فى ملفات السويس يشير إلى أنها سبع صفحات فقط[٢١]. كذلك، فقد تحدث عبد الناصر عن تلك الوثيقة إلى الصحفى كينيث لف الذي نشر حديثه فى كتابه السويس الصادر عام ١٩٦٩. وتضمن ذلك الحديث معلومات مختلفة إلى حد ما عما جاء بروايات هيكل. ولسنا هنا فى مقام مقارنة الروايات المختلفة ولكننا نستطيع من استقرائها أن نتوصل إلى أن عبد الناصر قد قدر الموقف كالتالى :

(١) للولايات المتحدة لن تقدم على عمل عسكرى ضد مصر، ولكنها ستبارك العمل العسكرى البريطانى وذلك بسبب اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية.

(٢) فرنسا قد تشترك مع بريطانيا فى عمل عسكرى ولكنها لن تتدخل بمفردها، فضلاً عن أن انشغالها بالحرب الجزائرية سيعرقل احتمال اشتراكها. ويلاحظ أنه فى رواية لف فإن عبد الناصر استبعد فرنسا تماماً، وفى روايات هيكل فقد توقع اشتراكها مع بريطانيا فى عمل عسكرى.

(٣) احتمال اشتراك إسرائيل فى غزوعسكرى مع بريطانيا مستبعد بسبب حرص بريطانيا على أصدقائها من العرب، لأن تدخل إسرائيل -كما

يرى هيكل- سوف يجعل معركتها ضد مصر حرباً ضد الأمة العربية، وهو ما يفرض على أمريكا محاولة التدخل لفرملة إسرائيل، ثم إن إسرائيل من مصلحتها أن تنتظر لكى ترى صراعنا مع الغرب كله يشتد بعنف. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا ليست فى حاجة إلى إسرائيل عسكرياً. وأخيراً، فان قيام إسرائيل وحدها بغزو عسكرى مستبعد.

(٤) رد فعل بريطانيا سيكون عنيفاً، وقد قدر عبد الناصر أن احتمال لجوء بريطانيا إلى العمل العسكرى هو احتمال ٨٠% وذلك يعتمد على القوات العسكرية المتاحة لها فى الشرق الأوسط. وقد استبعد عبد الناصر مبدئياً احتمال الغزو العسكرى البريطانى الشامل، وتوقع احتمال لجوء بريطانيا إلى محاولة اقتحام القناة بالقوة، وكتب أنه فى الحالة الثانية، فانه سيغلق القناة باغراق بعض السفن فيها[٥٥].

(٥) قدر عبد الناصر أنه إذا لجأ "إيدن" إلى القوة العسكرية، فانه سيفعل ذلك فى الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم، وإلا فان المناخ الدولى العام الذى سيخلقه بتداعياته ضد التأميم سيتبدد يوما بعد يوم. فإذا مضت هذه الفترة الحرجة فسوف تتناقص احتمالات الخطر. وبعبارة أخرى، فإن عبد الناصر قد توقع أن هناك تناسباً عكسياً بين مرور الوقت واحتمالات الغزو العسكرى البريطانى، فكلما مر الوقت قلت احتمالات الغزو بينما قدر أن احتمالات الغزو فى الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم سيكون ٨٠%، فإنه توقع أن تلك النسبة ستقل تدريجياً حتى تصل فى نهاية أكتوبر إلى٢٠% وبعدها ستكون فرصة الغزو المسلح قد انتهت تماماً.

على أساس هذا التقدير بنى عبد الناصر استراتيجية لمواجهة احتمال الغزو البريطانى على أساس كسب الوقت. كذلك اتجه إلى البحث عن

معلومات عن حجم القوات البريطانية فى الشرق الأوسط ودرجة استعدادها وذلك لحساب احتمالات التدخل البريطانى خلال الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم.

كانت لدى مصر معلومات شبه وافيه عن القوات البريطانية الموجودة فى الأردن، وليبيا. فقد كانت تتمركز فى الدولتين الفرقة المدرعة العاشرة البريطانية، نصفها فى الأردن ونصفها فى ليبيا. لكن الفرقة كانت خارج حساب التوازن العسكرى لسببين، أولهما هو أنه من الصعب أن تستخدم بريطانيا قاعدة عربية فى غزو ضد مصر، وثانيهما هو أن بريطانيا ستحتاج هذه القوات حيث هى فى الأردن، وليبيا لحماية الوجود البريطانى فيها أمام الاحتجاج الشعبى ضد الغزو.

وعليه فقد كلف عبد الناصر المخابرات الحربية المصرية بجمع المعلومات عن القوات البريطانية فى القواعد القريبة وهى قبرص، ومالطة، وعدن. ولم تأت تلك المعلومات إلا يوم ٢٤ يوليو. ولعل ذلك هو سبب تأخير اصدار القرار حتى ٢٦ يوليو . جاءت المعلومات عن قبرص، من خلال قيادة منظمة أيوكا المناهضة للوجود البريطانى، تفيد أن القوات البريطانية فى الجزيرة ليست على أهبة الاستعداد لعمليات هبوط بالمظلات كما أنه يوجد بالجزيرة سرب مقاتلات وسرب طائرات نقل. وتبين أن القوات الموجودة فى مالطة وعدن هى حاملة طائرات فى مالطة وطرادات لأعمال الدورية وسرب مقاتلات ولواء مشاة فى عدن، وما عدا ذلك فإن أقرب قوات بريطانية موجودة فى بريطانيا ذاتها.

استنتج عبد الناصر من تلك المعلومات أن إيدن لا يملك قوة عسكرية قريبة وكافية يستطيع استعمالها بسرعة وبنجاح لشن عدوان فورى، وأن الأمر يحتاج منه إلى شهرين على الأقل لتجميع مثل هذه القوات[٢٣]. ومن ثم فهناك ثلاثة احتمالات: الأول: أن يقرر إيدن اللجوء إلى العمل العسكرى

الفورى ضد مصر، وفى هذه الحالة، قدر عبد الناصر أنه يمكن التصدى للقوات الغازية ودحرها لأنها لن تكون جاهزة تماماً. والاحتمال الثانى: أن ينتظر إيدن تجهيز الحملة العسكرية ضد مصر، وذلك سيتطلب منه الانتظار فترة من الزمن ستكون كافية لتعبئة الرأى العام العالمى ضد احتمالات الغزو . أما الاحتمال الثالث: فهو أن تدفع بريطانيا، وفرنسا بإسرائيل لشن هجوم عسكرى على مصر. وكان عبد الناصر يستبعد أن تقدم إسرائيل على هجوم عسكرى على مصر بصورة منفردة بسبب تزايد قوة مصر العسكرية بعد صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥، كما أنه إذا قامت إسرائيل بهذا الهجوم فإن القوات المصرية تستطيع التصدى لها. يتضح ذلك من حديث عبد الناصر مع اللواء شوكت شقير رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ حين أثار اللواء شقير احتمال هجوم إسرائيل على مصر، فرد عبد الناصر، إسرائيل اليوم تفكر بدلاً من المرة عشرات المرات قبل أن تقدم على مهاجمة مصر لعلمها بقوة جيشها ومدى استعداده، وهى الآن لن تحاول أن تقامر على كيانها[٥٦]. وفى كل الحالات، فإنه سينجح فى تطبيق قرار التأميم وحمايته.

وقد تبين فيما بعد صحة تقدير عبد الناصر لقدرة بريطانيا على الغزو المسلح. فيقول سلوين لويد فى مذكراته إن بريطانيا كانت فى حاجة إلى عدة أسابيع لتجهيز حملة عسكرية ضد مصر[٥٧]، كما أن بريطانيا استغرقت ثلاثة أشهر لإعداد تلك الحملة ، بيد أن عبد الناصر أخطأ فى تصوره أن مرور الزمن من شأنه أن يقلل احتمالات الغزو، وفى استبعاده احتمال التواطؤ البريطانى الإسرائيلى، وفى تقليله من حدة مشاعر موليه ضده وأثرها على تصميمه على المشاركة فى الغزو حتى لو كانت بعض قواته مشغولة فى الجزائر.

ومن ثم فإن قراءة عبد الناصر لتوازن القوى فى المنطقة أدت به إلى استنتاج أن مخاطر الغزو البريطانى تكاد تكون محدودة وقد دعم من هذا الاستنتاج التصريح الذى أدلى به هارولد ماكميلان وزير المالية البريطانى آنذاك، والذى أشار فيه إلى قلقه بشأن قيمة الجنيه الاسترلينى. فقد استنتج عبد الناصر أن بريطانيا لن تلجأ إلى استعمال القوة العسكرية لأن ذلك سيؤثر على مركز الجنيه الاسترلينى(٥٨).

والخلاصة أن المخاطر المحتمل ترتيبها على اتخاذ قرار التأميم بدت محدودة، ومن ثم أصبح ممكناً اتخاذ القرار. وفى ذلك يقول كينيث لف:

"بدا القرار مأمون العواقب إلى درجة كافية، ليس فقط بالنسبة لتأميم شركة القناة، وفى الانتفاع بأرباحها فى بناء السد، ولكن للقيام بانقلاب سياسى دراماى يرد الإهانة التى وجهها إليه دلاس ووزارة الخارجية البريطانية"(٥٩).

إذا كان قرار التأميم قد بدا لعبد الناصر على أنه مأمون العواقب، فإن عبد الناصر قد افترض أن احتمال لجوء بريطانيا، وفرنسا إلى "العمل العسكرى الفورى" احتمال محدود. كما أنه قد استبعد احتمال لجوء الدولتين إلى دفع إسرائيل إلى الهجوم على مصر. وقد ظل عبد الناصر موقناً من صحة هذا الافتراض حتى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦، أى حتى وقوع الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلى.

وقد أشار عبد الناصر إلى ذلك فى حديث له فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حين أوضح الأسس التى رتب عليها حساباته فقال:

"كنت أحاول أن أقدر الموقف من الناحية البريطانية، بل كنت أحاول أن أضع نفسى مكان رئيس وزراء بريطانيا وأسأل نفسى، إذا كنت مكانه فكيف أتصرف ؟ وكان اعتقادى أن أية عملية عسكرية تقدم عليها بريطانيا ضدنا، وخصوصاً أومن باب أولى، إذا كانت تقدم عليها متحالفة مع فرنسا، وإسرائيل لن تكون لها

نتيجة بالنسبة لبريطانيا إلا كارثة محققة، بصرف النظر عن النتيجة العسكرية البحتة التى يمكن أن يسفر عنها القتال. إن بريطانيا لها مصالح هائلة فى الشرق الأوسط، وحماقة عسكرية من هذا النوع ستقضى على هذه المصالح. كنت أتمثل مصالح بريطانيا فى المنطقة: البترول، أنابيب البترول، والتجارة، والثقافة، والنفوذ السياسى، ثم فى نهاية القائمة قناة السويس، الشريان الحيوى لبريطانيا، والتى سوف تتعطل دون شك"(٦٠).

ومن ثم، فقد استنتج عبد الناصر أنه يمكن أن يؤمم شركة القناة، وينجو فى الوقت نفسه من التدخل العسكرى البريطانى – الفرنسى. ومن المؤكد أن عبد الناصر قد توقع احتمال الغزو العسكرى كرد على القرار فى خلال شهر من إعلانه، ولكنه استبعده على أساس أنه فى خلال تلك الفترة سيستطيع حشد الرأى العام العالمى ضد التدخل العسكرى. وعنما مرت الفترة المحددة دون غزو أيقن من صحة حساباته.

(٤)

هل كان التأميم هو البديل الوحيد المتاح للرد على القرار الغربى؟

إذا كان الهدف من قرار التأميم هو الحصول على عوائد الملاحة فى القناه لبناء السد العالى، فهل كان أمام عبد الناصر بديل آخر لتحقيق الهدف ذاته دون تحمل المخاطر التى قد تترتب على التأميم؟ يقول محمد على الغتيت إنه قد اقترح على عبد الناصر بديلا يحقق المعادلة الصعبة والمتمثلة فى الحصول على عوائد الملاحة دون مواجهة المخاطر السياسية والعسكرية. فهل كان هناك بالفعل بديل آخر لقرار التأميم؟

كان مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس قد اكتشف بعض أعمال التزوير التى قامت بها الشركة فى تحديد حصص التأسيس وذلك عندما شكل لجنة من الدكتور حامد سلطان، والدكتور توفيق شحاته، والدكتور فؤاد رياض، أنيط بها مهمة تحقيق كافة الوثائق والمستندات المتعلقة بشركة قناة السويس، ومراجعة الملفات الموجودة فى مختلف الوزارات والجهات الحكومية الخاصة بها، والقيام بالدراسات الخاصة بالمراحل التى مر بها امتياز شركة قناة السويس. وقد قام أعضاء اللجنة بحصر كافة وثائق الشركة المحفوظة فى قصر عابدين. وتفرغوا لتلك المهمة لمدة تربو على العام. وتبين للجنة حقائق لم تكن معروفة للمصريين عن الشركة من قبل. فقد اكتشفت أنه كان من حق مصر طبقاً للمادة العاشرة من فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تعين وتحدد وتعتمد القائمة التى تشمل أسماء المؤسسين فى الشركة غير أن ديليسيبس ادعى أنه حينما قدم إلى الوالى محمد سعيد باشا تقريره المؤرخ فى ٣٠ أبريل ١٨٥٥، ألحق به قائمة تضمنت أسماء ٦٠

عضواً سبق أن اعتمدهم الوالى، كما زعم بأنه استأذن الوالى فى إضافة أسماء أخرى على شرط ألا يتجاوز مجموع عدد المؤسسين مائة عضو، وأن الوالى محمد سعيد قد أعتمد التقرير والقائمة بمرسوم أصدره فى ١٩ مايو ١٨٥٥. وقد ثبت أن الوالى لم يصدر مرسوماً فى هذا التاريخ، وأنه محا ختمه الذى على التقرير وقام بإبطاله وتسليمه إلى "كوينيج بك" ليتولى الاحتفاظ به على حالته الأخيرة. ولكن كوينيج بك سلم ديليسيبس فى ١٩ مايو كتاباً يفيد موافقة الوالى على التقرير دون أن يعبأ بقرار الوالى. وقد استند ديليسيبس إلى هذا الكتاب فى تعيين الأعضاء المؤسسين الذين يحق لهم الحصول على ١٠% من الأرباح. ومن ثم تصرف فى حق مصر فى تلك النسبة زاعماً أنه مفوض فى ذلك من الوالى حيث أعد قائمة سرية تتضمن ١٦٦ اسماً لم يعتمدهم الوالى. وقد أدى ذلك إلى ضياع حصة مصر فى أنصبة المؤسسين منذ تأسيس الشركة وحتى تأميمها. وقد حصلت اللجنة على النسخة الأصلية من تقرير ٣٠ أبريل ١٨٥٥.

بناء عليه، قام المكتب بإعداد دراسة شاملة عن الموضوع أثبت فيها أعمال التزوير تلك. كذلك كتب محمد الغتيت تقريرا إلى الرئيس عبد الناصر شرح فيه تلك الوقائع، أوصى فيه برفع دعوى قضائية على شركة قناة السويس لاسترداد ما ضاع على مصر نتيجة هذا التلاعب وقدر أن ما تستحقه مصر منذ سنة ١٨٦٩ حتى اليوم يعادل رأس مال الشركة بأسره. ويضيف الغتيت أن عبد الناصر قد اهتم بالتقرير، ولكن لم يرحب كثيراً بفكرة الدعوى القضائية(٦١).

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٦ استدعى عبد المنعم القيسونى، وزير المالية آنذاك، محمد على الغتيت، وكانت صلته بالمكتب قد انقطعت منذ ٥ نوفمبر ١٩٥٥، وأخبره أن الرئيس ينوى تأميم شركة قناة السويس ويطلب منه وضع

مشروع قانون لتأميم الشركة. لكنه اعترض على التأميم، وبنى اعتراضه على أساسين:

الأول: أن تأميم الشركة سيعنى دفع تعويضات للمساهمين وسيؤدى ذلك إلى ضياع حقوق مصر فى الشركة.

الثانى: أن تأميم الشركة سيعنى تعرض مصر للغزو العسكرى الغربى فى خلال ٢٤ ساعة.

ويقول الغتيت إنه جدد اقتراحه السابق بإقامة دعوى قانونية على شركة قناة السويس أمام القضاء المصرى (باعتبار أن الشركة مصرية) لمواجهتها بمخالفتها لشروط الامتياز. وعقب إقامة الدعوى مباشرة تقوم مصر بوضع الشركة تحت الحراسة كإجراء تحفظى لحماية حقوق مصر إلى أن يفصل القضاء فى موضوع الدعوى. وكان رأى الغتيت أن هذا البديل الذى يستند إلى القانون، لا يعطى مبرراً للغرب للعدوان المسلح على مصر، كما أنه يحفظ لمصر حقوقها فى حصص التأسيس وهى -فى تقديره- تعادل رأس مال الشركة، كما أنه لا يلزمها بدفع تعويضات للمساهمين، وطلب الغتيت من القيسونى إبلاغ هذا الرأى لعبد الناصر.

وقد نقل القيسونى اقتراح الغتيت إلى الرئيس، وقد أكد لنا على صبرى أن هذا الاقتراح قد وصل فعلاً إلى الرئيس. ولكن القيسونى عاد فى اليوم التالى وأخبر الغتيت أن الرئيس يبلغه "جمّد قلبك وخليك مع الله" وأنه مازال يطلب منه إعداد مشروع قانون التأميم(٦٢).

ولم يحدد لنا الغتيت لماذا رفض الرئيس هذا البديل. ولكن على صبرى يقول إن وجهة نظر الرئيس كانت هى أن هذا الاقتراح سيدخل مصر فى نزاع قانونى طويل مع الشركة، وستؤلب الشركة الرأى العام والصحافة العالمية على مصر، وستكون لديها فسحة من الوقت لكى تفسد الملاحة فى القناة ، كما أن العملية ستفقد عنصر المفاجأة(٦٣). وربما لم يجد اقتراح الغتيت

قبولاً لدى عبد الناصر لأن بعض المساهمين كانوا قد أقاموا دعوى على الشركة عام ١٩٠٣ استناداً إلى الحجة ذاتها التى ساقها الغنيت أمام محكمة استئناف باريس. وقد أخذت المحكمة بدفاع الشركة الذى كان منصباً على عدم توافر ركن سوء النية فى استعمال الأوراق المزورة. والأهم من ذلك أن فرض الحراسة لا يعنى بالضرورة إنهاء امتياز الشركة، وهو الهدف الحقيقى من التأميم ، وليس مجرد الحصول على عوائد الملاحة.

(٥)

هل أدى اعلان القرار بالشكل الذى تم به الى تبرير العدوان الثلاثى؟

يقول همفرى تريفليان، سفير بريطانيا لدى مصر فى تلك الفترة، إن عبد الناصر كان يستطيع "أن يستدعى ممثل الشركة فى القاهرة ويخبره بقرار التأميم، ويرتب للاستيلاء على أملاك الشركة ويقترح اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمناقشة التعويضات، ولكنه اختار الطريق العنيف، طريق التحدى ومهاجمة الغرب وإدارة شركة القناة"[٦٤]. ومن ناحية أخرى يرى أمين هويدى أن العدوان كان سيقع سواء اتخذ قرار التأميم أم لم يتخذ. فهو يرى أن قرار التأميم لم يكن سبباً للعدوان البريطانى –الفرنسى–الإسرائيلى على مصر فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٥٦. ولكنه كان بمثابة الذريعة التى استعملتها الدول المعتدية لشن العدوان، وأن نذر العدوان كانت قد بدأت تتجمع فى الأفق قبل التأميم نتيجة صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥ وما أدت إليه من اهتزاز توازن القوى فى الشرق الأوسط لصالح مصر. يقول هويدى:

> **"كان توازن القوى قد اهتز على المستوى العالمى والمستوى الإقليمى الأمر الذى لم يكن فى استطاعة القوى الاستعمارية السكوت عليه. ولم يبق إلا إيجاد المبرر أو الذريعة لاستخدام القوة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه. وكان تأميم القناة هو الذريعة للعدوان أن يضرب مصر والغرض الأساسى له هو إعادة السيطرة على توازن القوى الإقليمى للمحافظة على مصالح الأطراف العالمية"[٦٥].**

فهل أدى إخراج قرار التأميم بالشكل الذى تم به من خلال خطاب سياسى عام هاجم فيه عبد الناصر القوى الغربية، الى زيادة احتمال تصعيد الموقف الى حد العدوان الغربى؟ وهل كان يمكن تفادى العدوان لو أن القرار قد أخرج بالطريقة التى أشار إليها تريفيليان؟ أم أن العدوان الثلاثى كان سيقع سواء اتخذ قرار التأميم أم لم يتخذ؟

إذا تأملنا مضمون الخطاب الذى أعلن فيه عبد الناصر قرار التأميم فى مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦، فإننا نجده يتسم بتحدى الغرب ويتضمن العديد من الاتهامات. فقد اتهم الولايات المتحدة بحب الوصاية والتحكم والسيطرة، وخلق المنازعات فى الشرق الأوسط، واتهم أعضاء الكونجرس بالغرور ومحاولة التحكم فى الشعوب. كذلك، اتهم الحكومة البريطانية بمحاولة الوقيعة بين مصر، والسودان، واتهم الساسة الإنجليز عموما بالجنون، هذا كله بالإضافة إلى وصف الغرب بأنه حاول أن ينصب فخاً لمصر لاستنزاف أموالها من خلال العرض الذى قدمه لتمويل مشروع السد. كذلك فقد وضع عبد الناصر القرار فى سياق عام امتلأ بالتحدى للغرب من خلال استعراض النضال الوطنى المصرى منذ المعركة من أجل الجلاء حتى معركة تمويل مشروع السد. وقدم القرار باعتباره ضربة للنفوذ الغربى فى المنطقة العربية، ورداً على القرار الأمريكى – البريطانى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى. وقد كان هذا الأسلوب فى إعلان القرار مخالفاً للنصيحتين اللتين تقدم بهما محمد الغتيت، وفتحى رضوان للرئيس بخصوص هذا الإعلان. فقد نصح الغتيت بأن يربط الرئيس إعلان القرار بأعمال التزوير التى لجأت إليها شركة قناة السويس منذ أيام ديلسيبس أى يبرر القرار للعالم على أساس قانونى وهو استعادة ما ضاع على مصر من حصص التأسيس. كما أن فتحى رضوان نصح بألا يربط الرئيس بين التأميم وبين سحب العرض الأمريكى – البريطانى، وإنما يبرره على أساس حقوق السيادة المصرية على شركة قناة

السويس. ولكن عبد الناصر اختار أن يبرر للعالم القرار على أنه رد على التصرف الأمريكى – البريطانى المهين وعلى أنه ضربة للنفوذ الغربى. ويفسر محمد حسنين هيكل طريقة إخراج القرار التى وصفناها بأنها كانت مقصودة، وأن تلك الإهانات كانت محسوبة بحيث توازى الإهانة التى وجهت إليه من خلال أسلوب إعلان قرار سحب عرض التمويل:

أن الطريقة التى أعلن بها عبد الناصر الاستيلاء، وعنف خطابه، والإهانات التى وجهها إلى بريطانيا، والولايات المتحدة قد أدهشت إيدن. ولكن لم يكن هناك محل للدهشة، لأن الإهانات كانت قد حسبت عن عمد كرد على الطريقة المهينة التى سحب بها دلاس عرضه لتمويل مشروع السد العالى(٦٦).

ولا شك أن تقديم عبد الناصر للقرار بهذه الصورة يعتبر مسئولاً عن المخاوف التى أثارها القرار لدى الغرب. وإلى عدم تصديق الغرب للهجة المعتدلة التى اتبعها عبد الناصر بعد تنفيذ القرار. فقد تصور قادة الغرب أن القرار ليس إلا مقدمة لوقف مرور البترول المتجه إلى الغرب عن طريق القناة (حوالى ٦٧ مليون طن من البترول سنوياً منها ٢٠,٥ مليون طن يتجه إلى بريطانيا تشكل ٧٢% من استهلاكها من البترول و١٢ مليون طن تتجه إلى فرنسا تشكل ٩٤% من البترول اللازم لاستهلاكها) ولتصفية الوجود الغربى فى المنطقة، وقد عبر إيدن عن ذلك فى حديثه فى ٨ أغسطس. ومن ثم فقد أثارت عملية إخراج القرار سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التى انتهت بالغزو المسلح لمصر ولا شك أن الولايات المتحدة تعتبر مسئولة عن بداية تلك السلسلة بالطريقة التى أعلنت بها سحب عرض تمويل مشروع السد، ولكن من المؤكد أيضاً أن طريقة إعلان قرار التأميم قد أدت إلى تصعيد الموقف إلى مستوى كيفى جديد. فقد كان عبد الناصر يود أن يقدم القرار بشكل علني تماما مثلما قدم الغرب قراره بسحب عرض تمويل السد

العالى بشكل علنى. و لهذا فاننا رغم اتفاقنا مع همفرى تريفيليان بصفة عامة الا أننا كنا نود منه أن يقدم النصيحة ذاتها لدولته، بريطانيا، التى حرصت على اعلان قرارها بسحب المشاركة فى تمويل مشروع السد العالى بشكل علنى.

من ناحية أخرى لاشك أن بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل كانت تريد التخلص من عبد الناصر قبل إعلان قرار التأميم لأنه أصبح يمثل عقبة كبرى أمام سياساتهم فى الشرق الأوسط وأفريقيا. ولكن الأمر المؤكد أن بريطانيا، وفرنسا لم تكن تخططان لأية عمليات عسكرية ضد مصر، ولا يمكننا أن نقول الشئ ذاته عن إسرائيل التى كانت تخطط لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. صحيح أن المعارك السياسية التى خاضها عبد الناصر ضد الغرب قبل التأميم كان يمكن أن تشكل مبررات لاحتمال الغزو العسكرى، ولكن لم تكن هنالك خطط غربية من هذا القبيل، كما أن قرار التأميم والأسلوب الذى أعلن به قد رفع مستوى الصراع مع الغرب إلى مستوى كيفى جديد.

خاتمـــــــــة:

يمكن القول إن مسئولية الجدل بين الباحثين حول الجوانب التى تناولناها يقع على جانبين: الأول هو عدم وجود نظام يتيح للباحثين الوثائق التاريخية التى تتعلق باتخاذ القرار السياسى. فقد عملنا على مدى سنوات طويلة لكى نعثر على الوثائق الأساسية لقرار التأميم، واطلعنا على بعضها من خلال الاتصال الشخصى ببعض من شاركوا فى اتخاذ القرار، وأتاح لنا بعضهم، الاطلاع على بعض الوثائق و تصويرها. ومن لديهم الوثائق يضنون باتاحتها للباحثين وسوف يستعملونها طبقا للغرض السياسى الى يريدون الترويج له فى لحظة معينة. و قد رأينا أن بعضهم قد نشر الوثيقة الواحدة بأشكال مختلفة. ومن يطالع كتابنا عن تأميم الشركة يجد أمثلة أخرى توثق الاستعمال الشخصى للمعلومات والوثائق. من ناحية أخرى ، فان المسئولية تقع أيضا على عبد الناصر ذاته، لأنه أعلن قرار التأميم بصفته رد فعل للقرار الغربى وذلك أمر مفهوم فى ضوء رغبته فى تقديم القرار بوصفه صفعة للغرب تعادل صفعة البيان الغربى بسحب عرض التمويل. و لكنه لم يعد بعد ذلك لايضاح الحقيقة، وهى أنه كان يخطط للاستيلاء على الشركة قبل انتهاء عقد الامتياز، وأن البيان الغربى لم يكن سوى الذريعة لاعلان القرار. ويمكن تفهم

تلك المسئولية فى ضوء أن عبد الناصر ظل فى السلطة حتى وفاته، ولم يكن ممكنا له أن يوضح الجوانب الخافية من قرار التأميم حيث سيبدو كما لو أنه كان يمارس الخداع.

من ناحية أخرى فان قرار التأميم يعد نموذجا للقرارات التى لعبت فيها العوامل السيكولوجية دورا مهما فى اتخاذ القرار من جميع الأطراف سواء فى اتخاذ قرار التأميم، أو عدم توقع العدوان الثلاثى من جانب عبد الناصر، أو تصميم بريطانيا و فرنسا على غزو مصر رغم التنازلات الى قدمها عبد الناصر للغرب بعد اعلان القرار. و هو مايطرح أهمية تفسير الوقائع التاريخية ليس فقط فى ضوء العوامل العقلانية، و لكن أيضا فى ضوء العوامل السيكولوجية.

الهوامش

(١) حديث الأستاذ نجيب محفوظ فى الأهرام ، ١٢ يوليو سنة ٢٠٠٢.

(٢) Georges-Picot, The Real Suez Crisis, The End of a Great Nineteenth Century Work, (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1978), p.52.

(٣) Ibid, pp. 53-54

(٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، الطبعة الثانية ١٩٩٦، ص ٢٩٦.

(٥) George-Picot, p. 52.

(٦) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق ، ص ٢٩٤.

(٧) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك فى عصر العمالقة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤، الطبعة الثانية)، ص ١١٦.

(٨) المرجع السابق ، ص ٤٤

(٩) Terence Robertson, Crisis, The Inside Story of the Suez Conspiracy, (New York: Atheneum, 1965), p. 61.

(١٠) Ibid.

(١١) الجمهورية ، ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦.

(١٢) Georges-Picot, Op.cit, pp. 59-60.

(١٣) Ibid., p. 61.

(١٤) Ibid., p. 62.

(١٥) Ibid., p. 29.

(١٦) وقد اتفق معنا السيد/ على صبرى فى هذا التفسير لمدلول الرسالة المشار إليها حديثه مع المؤلف فى ١٣/٨/١٩٨٤.

(١٧) مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، (القاهرة : مصلحة الإستعلامات (د.ت) ، الجزء الأول) ص١٥٦.

(١٨) Georges-Picot, op.cit, p. 41.

(١٩) Ibid, p. 41.

(٢٠) Ibid, p. 46.

(٢١) Kenneth Love, Suez, the Twice Fought War, (London, Longman, 1969), P 159-160.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص ١١.

(٢٣) ثروت عكاشة "بين التأميم والتأمين"، مذكرات ثروت عكاشة المنشورة فى أخبار الأسبوع، ٢١/٢/١٩٨٧، الحلقة ١٥.

(٢٤) جان لاكوتير، عبد الناصر، (بيروت، دار النهار للنشر ش.م.ل، ١٩٧١)، ص ٨٥.

(٢٥) عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، (القاهرة: الوطن العربى د.ت)، ص ٨٨.

(٢٦) د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

(٢٧) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، (القاهرة: مصلحة الاستعلامات (د.ت.)، الجزء الأول، ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢- يناير سنة ١٩٥٨)، ص ٢٥٥.

(٢٨) عبد الله إمام، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٩) مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، المرجع السابق، ص ٤١٨-٤١٩.

وقد أكد الدكتور الحفناوى إصرار عبد الناصر على عدم المساس بامتياز الشركة قبل جلاء القوات البريطانية فى مقابلة مع كيث هو يلك فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦.

Keith Wheelock, Nasser's New Egypt, A Critical Analysis, (West Port: Green woods press, 1975), pp. 278 - 316.

(٣٠) مذكرات غير منشورة للدكتور الحفناوى مكتوبة بخط اليد حصلت عليها عن طريق نجله د. على الحفناوى.

(٣١) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٣ أغسطس ١٩٨٤.

(٣٢) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧)، ص ٣١٨.

(٣٣) Kenneth Love, Suez, The Twice Fought War (London, Longman, 1969), p. 159 .

(٣٤) Ibid.

(٣٥) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٥٧٩.

(٣٦) جمال العطيفى، أيام خالدة فى حياة عبد الناصر، (القاهرة : دار المعارف، د.ت.)، ص ٥٠-٩٧.

(٣٧) د. مصطفى الحفناوى، المرجع السابق، ص ٤٢٢.

(٣٨) عبد الله إمام، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣٩) المذكرات الخاصة للدكتور الحفناوى.

(٤٠) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو : مجتمع جمال عبد الناصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، الجزء الثانى).

(٤١) مقابلة مع السيد/ على صبرى، فى ١٣/٨/١٩٨٤.

(٤٢) مقابلة مع السيد/ محمد فائق وزير الإعلام السابق، والضابط فى المخابرات العامة آنذاك مع المؤلف فى ٩/٨/١٩٨٤.

(٤٣) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٣/٨/١٩٨٤.

(٤٤) الحديث السابق.

(٤٥) حديث الأستاذ/ برهان سعيد، مع المؤلف فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٤.

(٤٦) ولهذا فقد ذكر لنا الأستاذ الغتيت أن أنشطة مكتب مندوب الحكومة لم تشمل النواحى الهندسية لأعمال الشركة، وعهد بها عبد الناصر إلى جهاز آخر، لا نعلم عنه شيئاً.

(٤٧) حديث السيد/ برهان سعيد مع المؤلف فى ١٩٨٤/٨/١٢.

(٤٨) د. عبد العظيم رمضان، قرار تأميم قناة السويس فى محكمة التاريخ، أكتوبر ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٥، العدد ٦٤، ص ص ٢٨-٣١.

(٤٩) عبد العظيم رمضان، "هل كان الجيش المصرى مستعداً وقت التأميم"؟ أكتوبر، ١٩٨٥/٩/٢٢، ص ٢٩.

(٥٠) عبد العظيم رمضان، "كان المشير عامر آخر من يعلم بقرار التأميم"، أكتوبر ١٩٨٥/٩/٢٩، ص ١٦ – ١٧.
كذلك "وأفلتت مصر من كارثة محققة"، أكتوبر، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٥ العدد ٤٧ ، ص ٢٨.

(٥١) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٥٢) سيد مرعى، أوراق سياسية، (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨)، الجزء الثانى ص ٣٥٢.

(٥٣) ثروت عكاشة، مذكراتى فى السياسة والثقافة، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٨) . ص ص ٢٠٧ – ٢١٧.

(٥٤) فؤاد مطر، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٥٥) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، المرجع السابق، ص

(٥٦) عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(٥٧) Selwyn Lloyed, Suez, 1956 A Personal Account, (London: Transtel Cape, 1978), p. 86.

(٥٨) Love, op.cit, p. 336.

(٥٩) Ibid, pp. 336-337.

(٦٠) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، مرجع سابق ص ٦٢٦ .

(٦١) تفاصيل هذه الدراسة فى كتابنا تأميم شركة قناة السويس: دراسة فى عملية اتخاذ القرار، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) ، ص ٢٧٧-٣٠٩.

(٦٢) حديث محمد على الغتيت مع المؤلف فى ٦ أغسطس عام ١٩٨٤ وحديثه مع المؤلف فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٨٥.

(٦٣) حديث السيد/ على صبرى مع المؤلف فى ١٣ أغسطس عام١٩٨٤

(٦٤) Trevelyan, op.cit., p.٩٨..

(٦٥) أمين هويدى، "أزمة السويس واستخدام القوة"، العربى، مارس ١٩٧٨، العدد ٢٧-(٣٤٠)، ص ٢٣

(٦٦) Heikal, op.cit., p. 93 .